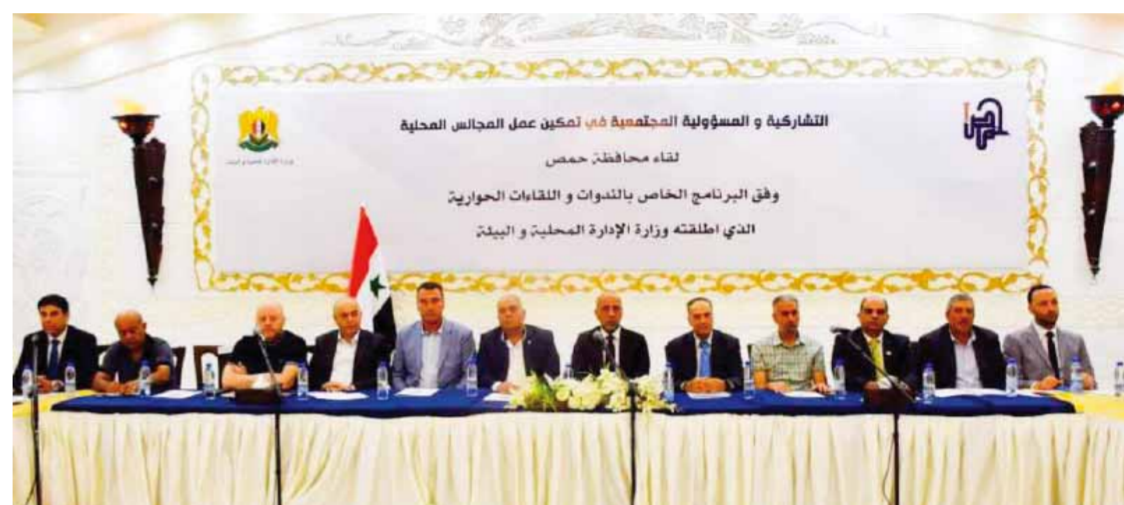


حمص تعقد لقاءها الحوارية حول عمل المجالس المحلية

محافظ حمص: قيام الوحدة الإدارية بإدارة التفاصيل اليومية ينقل المؤسسات المركزية لممارسة دورها الرقابي



عضو مجلس الشعب: ضرورة تعزيز الإيرادات الخاصة بالوحدات الإدارية وإيجاد وحدات قوية

أقامت محافظة حمص يوم أمس اللقاء الحوارية حول عمل المجالس المحلية تحت عنوان «التشاورية والمسؤولية المجتمعية في تحسين عمل المجالس المحلية، وفق البرامج الخاص بالوحدات واللقاءات الحوارية التي أطلقتها وزارة الإدارة المحلية والبيئة»، وذلك بحضور محافظ حمص نعيم مخلوف ومشاركة أعضاء مجلس الشعب وفعاليات إعلامية واقتصادية وأكاديمية علمية وحزبية واجتماعية وبيئية وممثلين عن المنظمات والانحادات والنقابات والجمعيات. وبين محافظ حمص خلال اللقاء أن هدف الإدارة المحلية هو إيجاد وحدات إدارية قادرة على عمليات التخطيط والتنفيذ ووضع الخطط التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي وتنفيذ المشروعات بكفاءة وفاعلية وتعزيز الإيرادات المالية للوحدات التنموية في المجتمع المحلي إلى جانب الدور الخدمي وصولاً إلى جعل المجتمع المحلي مسؤولاً عن الحفاظ على موارده وتنمية هذه الموارد لتحسين المستوى المعيشي للمواطن وتقديم الخدمات وتطوير فرص اقتصادية وتنموية ضمن الوحدة الإدارية، الأمر الذي يعطي المجالس المحلية المزيد من الاستقلالية وتطبيق اللامركزية في إدارة شؤون المجتمع. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» من عضو مجلس الشعب ومقرر لجنة الإدارة المحلية في مجلس الشعب محمد حسان النجار أن اللقاء الحوارية في مجال الإدارة المركزية بعد مضي أكثر من ١٠ أعوام على صدور قانون الإدارة المحلية ١٠٧ أمر ضروري على عملية تقييم وإعادة تخطيط آلية العمل على مستوى الإدارة المحلية، مؤكداً أن القانون عصري وجيد ولم يأخذ حقه من مجلس المحافظة ولم يحدد صلاحياته وبالتالي لا معنى للاختصاص من دون صلاحية، كما أن القانون لم يتضمن أي

صيغة تنظم علاقة المجلس مع المحافظ، كما أن علاقة المكتب التنفيذي بالمجلس غير واضحة وهناك ازدواجية في تبعية المكتب التنفيذي فمن جهة هو منفذ لقرارات المجلس ومن جهة أخرى يتبع في رئيس المكتب التنفيذي (المحافظ)، مقترحاً وضع تعليمات واضحة تنظم وعملها أي معلومة وعدم منعها له، ومنها أي معلومة ودور الإعلام في مشددين على ضرورة الشفافية من المحافظين على تلك المجالس وأن يكون هؤلاء قادرين على الإدلاء بأي معلومات من دون الرجوع إلى الجهات التي يتبعونها، منوهين بأهمية دور الإعلام في إنجاز عمل المجالس المحلية من خلال نقل المعلومة، إضافة لدورها الرقابي في عمل تلك الوحدات والذي من شأنه أن يعزز دورها في ممارسة صلاحياتها من جهة والوقوف على مواقع الخلل والتجاوزات من جهة أخرى.

بعد ٥ سنوات من التأخير

مشكلات مبنى لمديرية ثقافة طرطوس تصل إلى مجلس الدولة

طرطوس- هيثم يحيى محمد

بلا مقر وكوادرها موزعة في بعض غرف المركز الثقافي بمدينة طرطوس بعد أن كانت مستأجرة شقة في حي الفعقة الغربية مشيراً إلى أن الوزارة تتابع الأمر مع الإنشاءات العسكرية لاستكمال كل الأعمال بأسرع ما يمكن وتسليم المبنى للمديرية تمهيداً للانتقال إليه ومن ثم قيمة العقد يومها بـ ٣٤ مليون ليرة وتمت المباشرة بالعمل في ٢٣/٥/٢٠١٨ على أن ينجز بمدة ٤٠٠ يوم لكن تخطتاً منتصف ٢٠٢٣ ومع ذلك لم يتم استكمال الأعمال في المشروع ولم يتم تسليمه للمديرية لأسباب مختلفة أبرزها ما يتعلق بطرق الأسعار وتداعياتها علماً أنه تم توقيع ملحق عقد في حزيران ٢٠١٩ بقيمة ٨٩ مليون ليرة وأضيف على المدة ١٢٢ يوماً وملحق عقد ثان في آب ٢٠٢٠ بقيمة ١٤٥ مليون ليرة وبمدة ١٠٠ يوم وتم صرف حدود ٩٥ بالمئة من قيم الأعمال. ويقول كمال بردان مدير ثقافة طرطوس إن المديرية بأسس الحاجة لهذا المقر، حيث إنها

طلب محافظ حماة محمود زنبوع خلال ترؤسه اجتماع المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة صباح أمس، من عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة عبد الحميد العموري، متابعة عملية استلام محصول الشوندر السكري من المزارعين وتقديم كل التسهيلات لهم، وتسهيل آلية الاستلام منهم. كما أكد ضرورة متابعة واقع الأسواق وتشديد الرقابة الترمينية عليها، وضبط الأسعار وفرض أشد العقوبات بحق كل من يحاول ابتزاز المواطنين في لقمه عيشهم. وتناقش المكتب جدول الأعمال ودراسة الكتب الواردة والتصديق على عدد منها في كل القطاعات. وصدق المكتب على فئات الشروط الفنية والمالية والحقوقية والكشوف التقديرية وجداول تحليل الأسعار والكميات، العائد لمديرية الخدمات الفنية بحماة لتنفيذ أعمال تعبيد وتزفيت شارع عبده ميخائيل في بلدة كفرهم. وإكمال تزفيت شوارع متفرقة في بلدة مفكر الغربي. وتزفيت شارع الشهيد محمد نصر يوسف في بلدة دير الفريديس، وتسليك شوارع متفرقة في بلدة خربة النصر والغري التابعة له، وتأهيل مقرى روضة الشهيد فاطمة السقا، وروضة الشهيد أحمد الخضر في مدينة حماة. كما وافق المكتب التنفيذي على كتاب مديرية الخدمات الفنية، المتضمن فروع اقتصاد مشروع تأهيل مدرسة سمير الصواف المغتولة من مدرسة خربة كفرزيتا.

أوصت بضرورة الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاستثمارية لرفد الوحدات الإدارية

محافظة ريف دمشق تصدر توصيات اللقاء الحوارية استكمال الخطة الوطنية للامركزية ونقل الاختصاصات إلى الإدارة المحلية



الوطن

أصدرت محافظة ريف دمشق مخرجات وتوصيات اللقاء الحوارية الذي أقامته مؤخراً حول «المجالس المحلية بين المشاركة والمسؤولية المجتمعية، والارتقاء بذلك».

وتضمنت المحافظة في منشور لها عبر صفحتها على فيسبوك من المهتمين إبداء الرأي والملاحظات لإغناء النتائج النهائية للقاء الحوارية تمهيداً لرفعها إلى الجهات الوصائية لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. وجاء في التوصيات ضمن المحور الأول تحت عنوان المسؤولية المجتمعية تم التوصية بمشاركة المنظمات الشعبية والنقابات المهنية وجمع هيئات المجتمع الأهلي في وضع الرؤية التنموية المستقبلية والخطط المحلية نحو التطوير والتنمية المستدامة والمتوازنة، كما تضمن أشكال تطوير المجتمع المحلي وتطوير وتنفيذ الوحدة الصغيرة، وإعادة النظر بالبراق رقم ١٠ لعام ٢٠٢٣ الذي أدى إلى إيقاف التراخيص الإدارية وخصه الإضاءة لكثير من المشاريع الاقتصادية والذي أدى بدوره إلى فقدان مئات العائلات التي كانت تعمل في هذه الأعمال والورشات لمصار رزقها.

وفي المحور الثاني بعنوان الصلاحيات تمت التوصية بالعمل على استكمال إصدار الخطة الوطنية للامركزية لاستكمال نقل الاختصاصات المنصوص عليها في القانون إلى المجالس المحلية وتمثيل رؤساء مجالس المحافظات في اللجان التنسيقية المشكلة للإعداد لهذا الانتقال، وبرفع سقف صلاحيات التفويض للمحافظين بتصديق العقود من ٥٠ مليوناً إلى ١٥٠ مليون ليرة بما يتناسب مع التصخم المالي، ورفع سقف الشراء لرؤساء المجالس المحلية في ظل حالة التصخم المالي، ورفع صلاحيات التفويض لرؤساء الوحدات الإدارية بتصديق العقود إلى ٥٠ مليون ليرة، والعمل على تعيين مديريين للندن والبلدان والبلديات استناداً إلى المادتين (٧٠-٧٢) من قانون الإدارة المحلية، وإحداث صندوق إقراض الوحدات الإدارية استناداً إلى المادتين (١٣٩-١٥٤) من قانون الإدارة المحلية، والعمل على إصدار نظام الحوافز للوحدات الإدارية استناداً إلى المادة ١٥٦ من قانون الإدارة المحلية، وتنظيم قاعدة بيانات شاملة من أجل إعداد الخطط والبرامج.

كما تمت التوصية بتعيين عمال مؤقتين من قبل أمر الصرف حسب الحاجة وذلك من خلال تفعيل تخصيص نسبة ٥ بالمئة من الموازنة المستقلة للمحافظة لتعيين عمال مؤقتين لمصلحة مجالس المدن والبلديات والبلديات وفق الاستخدام لتشغيل عاملين مؤقتين وتمكين رؤساء المجالس المحلية من إجراء هذه العقود وذلك وفق القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ ولاسيما المادة ١٤٦ منه والغاء كل ما هو مخالف، وإصدار تشريعات جديدة في أنظمة ضوابط البناء (سهولة الحصول على التراخيص كبح جماح

المخالفات)، وإحداث مركز خاص لإجراء دورات تأهيل وتدريب مستمرة لمجلس الوحدات الإدارية ومكاتبها التنفيذية، والعمل على إدخال أساليب التقنيّة الحديثة وآتمة العمل في جميع الوحدات الإدارية وربطها بالمحافظات والوزارة استناداً إلى المادة ٢ من قانون الإدارة المحلية.

وفي المحور الثالث تحت عنوان التمكين والاستقلالية تضمنت التوصيات البحث عن موارد ذاتية حسب خصوصية كل بيئة مجتمعية، ودعم لجان المجتمع المحلي والتشاركية وتطوير آلية عملها، ولجان العمل التنموي وتطوير آلية عملها.

وتمت التوصية بزيادة إيرادات الوحدات الإدارية من خلال إشغالات الأتلافة العامة لاسيما استثمار أجزاء محددة من الحدائق لا تتعدى ٢٠ بالمئة من مساحة حديقة شريطة قيام المستثمر بالحفاظ على الغطاء النباتي في المساحة المتبقية لهذه الحدائق، والعمل على رفع سوية المرشحين للاستحقاق الانتخابي لمجلس الوحدات الإدارية ومكاتبها التنفيذية وذلك من خلال تكليف الحزب والأحزاب الوطنية المرخصة أصولاً بوضع بنك معلومات يحتوي أسماء الكوادر المتميزة لديها التي يمكن الزج بها في العملية الانتخابية.

وحول المحور الرابع للمخططات التنظيمية، تمت التوصية بالدليل التوجيهي الصادر عن المكتب التنفيذي لمجلس محافظة ريف دمشق المعمم على الوحدات الإدارية حول المخططات التنظيمية والتقدير بالمدة الزمنية لاستصدار هذه المخططات وفق المرسوم ٥ لعام ١٩٨٢، وإلغاء البلاغ ١٥/١٧/٢٠٢٣ الخاص بالعرض الاستثنائي للمخططات التنظيمية والتقدير بالمرسوم ٥ لعام ١٩٨٢، واعتماد أساليب جديدة بما يدعم إعداد المخططات التنظيمية والتخطيط الذي الذي يحقق المرونة ويحافظ على الماضي ويلبي احتياجات الحاضر والمستقبل، تحديث المعلومة في

المحافظة والتشاركية مع الخبراء والمختصين من خلال إعطاء المعلومة المناسبة لإنجاز مخططات أكثر دقة وأكثر استجابة، ومشاركة المجتمع المحلي في كل ما يتعلق بمرحلة دراسة وإعداد المخططات التنظيمية في كل مراحلها الإجرائية ليكون شريكاً في تطوير مجتمعه تنظيمياً وعمرياً.

وفي المحور الخامس الرقابة ودور المجتمع المحلي تمت التوصية باعتماد المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية كافة والأجهزة المحلية مبدأ الشفافية في نشر المعلومات كحق للمواطنين وذلك من خلال نشر خططها وبرامجها وتنظيم الجان المختصة وتنظيم عملها بشكل دوري وإقامة المجالس المحلية بتنظيم ندوات ولقاءات جماهيرية لمناقشة هذه الخطط والبرامج وتعرض فيها ما قام من إنجازات وتستمع إلى شكوى المواطنين والتأكيد على تنفيذ تعميم وزارة الإدارة المحلية حول نشر جداول الأعمال للمكتب التنفيذي وقراراته. والتأكيد على حق المنظمات الشعبية والنقابات المهنية وهيئات المجتمع المحلي في مراقبة وقد عمل المجالس المحلية ومكاتبها التنفيذية وأجهزة السلطة المحلية وذلك من خلال توجيه مذكرات إلى المجلس المحلي والمكتب التنفيذي يتضمن ملاحظاتها وأرائها وإجراء اجتماعات ولقاءات دورية للمجالس المحلية مع المنظمات والنقابات والإعلام لتقييم أداء العمل وحضور الإعلامي جلسات المجالس المحلية، وتشجيع المواطنين لممارسة الحق بتقديم شكوى أو تظلم أو نقد على عمل المكاتب التنفيذية وأجهزة السلطات المحلية وعلى هذه الجهة دراستها والتحقيق فيها بصورة عاجلة وعاجلة والرر عليها على الأيبت في الشكوى أو التظلم من قبل الجهة المعنية المشئي منها إحداث منصة في كل محافظة تتصل بجميع الوزارات لنقل كل المعلومات والشكاوى على المنصة لتخفيف عبء الورققيات، مع ضرورة وجود مكتب صحفي في كل وحدة إدارية يديرها مختص في الإعلام.

في موسم الحرائق بئر فوج الإطفاء خارج الخدمة منذ أسبوعين؟

السويداء -عبيد صيمومة

أكد مدير المدينة تاجر الصالح لـ«الوطن» أن بئر فوج إطفاء السويداء خارج الخدمة منذ أكثر من ١٥ يوماً بسبب حرائق الغاطس. وبين أنه تم التنسيق بين مجلس مدينة السويداء والذي يتبع له الفوج مع المحافظة ومع مؤسسة المياه للعمل على سحب الغاطس وتبديله بأخر خلال مدة أقصاها أسبوع بعد وصول مجموعة الغواصس التي يتم صيانتها خارج المحافظة إلا أنه حتى الآن لم يتم العمل على تركيب الغاطس.

وأشار إلى أنه جرى التنسيق مع مؤسسة المياه فترة شهر أو شهرين من تاريخه.

ومنها ما زال العمل يجري على صيانتها، منها بئر المشفى ١٤ وبئر المساكن العمالية ٢ آبار لدعم مياه المدينة وآبار ضمن مدينة شهباء وآم الزيتون والقريا وغيرها من الآبار المنخفضة إضافة إلى إصلاحات ضمن محطة الثلثة ومحطة صلاحخد.

هذا ولا بد من الإشارة إلى أن جميع الشكاوى بشكل شبه يومي تؤكد أن جميع مدن وقرى وبلديات المحافظة ما زالت تعاني أزمة مياه خانقة أدت إلى حالة من الاستياء والضيق التي تعود أسبابها إلى عجز الأهالي جميعاً عن شراء مياه الشرب بعد أن وصل ثمن نقل المياه ٩٠ برميلاً إلى ٣٥٠ ألف ونقلة الجرار تراوحت بين ٥٠ و٧٥ ألفاً، كما تتزايد وتنقص حسب قرب وبعد المنطقة من طالع المياه الأمر الذي بات فيه تأمين مياه الشرب يزاحم تأمين لقمه العيش والخبز.

ورغم تدخل المنظمات الدولية المانحة في عملية صيانة وتشغيل مجموعة من الآبار وعدد من مجموعات التوليد إضافة إلى تدخل وزارة المالية عن طريق وزارة الميرة محاولة لزيادة اعتمادات المؤسسة محاولة تدارك الحجز قدر الإمكان إلا أن المواطن على ساحة المحافظة لم يلمس حتى تاريخه أي تغيير يذكر على واقع المياه في كثير من المناطق والبلديات إضافة إلى كثير من الأحياء في المدينة.